

مصطفى نور الدين عطية

باحث مصري

دولة فلسطينية
علمانية

تشخيص

الصراع العربي - الإسرائيلي على أساس ديني يفسد قضية ويشوه تاريخا ويضلل استراتيجيا . فهو صراع مركب معقد لأنه صراع مع ظاهرة استعمار استيطاني بالفعل أى بشهادة التاريخ ، ومقاومته والتصدى لاستقراره هو ضمن الصراع مع الامبريالية ، لأن « إسرائيل » ككيان غريب يغرس في المنطقة ، مشروع استعماري قبل أن يكون مشروعا صهيونيا أى قبل أن يتبلور مع هزتل : فالعودة اليهودية لفلسطين قبل هزتل لم تكن مرتبطة بتكوين دولة ، إلا أنها كجزء من سياسة الاستعمار البيطاني كانت ترمى إلى تكوين مستعمرات في فلسطين في أيام محمد علي قبل عائلة روتشيلد . ثم التحمت الفكرة الصهيونية مع الامبريالية فيما بعد . وبرغم أن هذا الكيان الموجود تحت اسم إسرائيل من صنع الاستعمار والامبريالية ، فإن ذلك لاينفى أن له مصادر ديناميكيته الخاصة ، وهى ديناميكية لاتتناقض لا مع تبعيته للامبريالية ولا مع استقلاله النسبي عنها .. بل إن تطوير ديناميكيته الخاصة من العوامل التى تزيد من صلابته علاقته مع الامبريالية ، إذ كلما أصبح حليفا قل حجم العبء الذى يقع على الامبريالية فيما لو ظل مجرد كيان ضعيف وتابع كلية . وكذلك فكونه في حكم الحليف يزيد من نمو ديناميكيته الخاصة والقدرة على اقتسام الدور المحدد له في الاستراتيجية العامة للامبريالية ، التى يدخل فيها بالضرورة وضع إمكانياته الخاصة وتطورها في الحسبان .

أما حول مسألة من يدخل في دائرة الصراع العربي - الإسرائيلي - الامبريالى ، فإن أبسط تحليل استراتيجي يظهر دون أدنى شك اتساع دائرته لا لكى تدخل فيها البلدان العربية فقط وإنما العديد من الشعوب الأفريقية أيضا ، إذ كيف تتحرك الاستراتيجية الامبريالية في المنطقة ؟ عبر القواعد الثابتة في عشرات البلدان ، وبالأساطيل العسكرية المتحركة في بحار ومحيطات وخلجان المنطقة ، وبوجود قوات الانتشار السريع ، وباختراق عشرات الدول الأفريقية والعربية بيت الاضطرابات والصراعات الداخلية فيها ، وقلب نظم حكم النظم المعارضة لهذه السياسة .. الخ .. وإسرائيل دور يتزايد في هذه الاستراتيجية العامة .. (ضرب المفاعل الذرى العراق ، ضرب مقر منظمة التحرير في تونس ، بيع الأسلحة إلى ايران ، دعم حركة الانشقاق في جنوب السودان .. الخ) .

باحتصار ، فإن هناك ما يشبه الحصار يضرب حول البلدان العربية من البحر وعلى الأرض بتطويق هذه البلدان بمجموعة من البلدان الأفريقية الموالية لإسرائيل والأميرالية . ولو أخذنا فقط الاختراق الإسرائيلي لأفريقيا ، فإنه يعنى من ناحية متفلسا للإنتاج الإسرائيلي وتوسيع سوقها ويعنى على النقيض من ذلك بالنسبة للشعوب العربية ، علاوة على حرمانها من حليفها الأفريقى التاريخى ، وحرمانها أيضا من سوق لمنتجاتها وتطوير علاقات تعاون هامة فى إطار العلاقات بين البلدان المتخلفة .

ويتحدد دور الدول فى الصراع العربى - الصهيونى - الامبريالى بدءاً من علاقات هذه الدول مع أو ضد الاستراتيجية الامبريالية فى المنطقة . فإن كانت معها فهى تلعب الدور المرسوم لها بدءاً من تخفيضها لأسعار النفط إن كانت دولة منتجة ، مصدرة له وصديقة حميمة للامبريالية ، أو بالسماح بهتك عرض نظامها الاقتصادى المحلى بتعرضه للمزيد من التخلف والتبعية وإعطاء كل الامتيازات لرأس المال الدولى ضد مصالح الغالبية من شعوبها ، أو بالاشتراك المباشر أو غير المباشر فى العدوان على النظم المناهضة للامبريالية .

ومن هنا ، فدور الدول التى تدرك حدود التناقض بينها وبين المخطط الصهيونى الامبريالى وتقييمه على أساس أنه تناقض أساسى أو رئيسى عليها بإعداد ذاتها لمواجهة عسكريا واقتصاديا ودبلوماسيا .

وعسكريا يعنى أن يتم تصعيد الوضع الداخلى فى فلسطين المحتلة . ويعنى أيضا الإعداد لاستعادة حقوق الشعب الفلسطينى كاملة . لأن أى تجزئة فى الحلول هى اعتراف بحق للصهيونية فى أرض فلسطين وإقراره ، ورضا أو قناعة بتعطيلها بقطعة أرض فى أى ركن من أجل لم شمل « البؤساء من اللاجئين » وفى ظل أى شروط وتحت أى حكم .

وهذه المواجهة العسكرية ممكنة . وخراقة استحالتها تدحضها حرب لبنان .. وحرب الخليج التى استمرت أكثر من سبعة أعوام . وإسرائيل لا تستطيع أن تدخل فى حرب تصل نصف هذه المدة والكثافة التى تدور بها ، لو كان هناك إجماع عربى بالمعنى الذى نراه فى موقف معظم هذه البلدان فى مساندة العراق ضد إيران .

وهذه المساندة العسكرية من أجل حرب تحرير شامل لفلسطين إن لم تحدث فلن يتم فى يوم من الأيام إيجاد حل للقضية الفلسطينية ، وهو حل يستلزم مواجهة اقتصادية مشتركة من بلدان العالم العربى ومحاولة للخلاص من تبعيته المطلقة للمعسكر الرأسمالى الغربى ، ويعنى دبلوماسيا استخدام كل المواقف الضرورية لوضع حد لهذه المشكلة بدءاً من تجميد علاقات إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية ، وهل يمكن للغرب أن يستغنى عن السوق العربى والموارد المادية العربية ؟

وما لاشك فيه أنه مالم يحدث حل للقضية الفلسطينية وبصورة جذبية فإن كل تقدم اقتصادى عربى يظل ناقصا .. لأن الدول العربية سوف تستمر فى استنزاف مواردها المالية فى التسلح على حساب هياكلها الاقتصادية التى تعانى من تدهور مستمر على الصعيد الإنتاجى .

وإذا كان الصراع العربى - الصهيونى - الامبريالى يتجاوز بمحتواه مجرد كونه صراعا يخص المنطقة وحدها أو بمعنى آخر يصبح صراعاً بين أطراف متنازعة فى منطقة . فهو بالتالى يأخذ القوى العالمية فى الاعتبار . ولكن أين توجد المحددات الأساسية له ؟

إنها محددات بالجوهر إقليمية . فالتجزئة الإقليمية بدون الدخول فى خلفياتها وأسبابها هى العامل الأساسى فى تدهور الصراع ، وجعل العدو هو دائما المنتصر فيه فى النهاية . ولكن ذلك لاينفى أن القوى الاستعمارية تلعب دورا جوهريا فى ضرب كل محاولة لتجاوز هذه التجزئة . بل إن دورها هو تجذير هذه التجزئة ، ويتم لها ذلك بسهولة لتحالف بعض من نظم المنطقة العربية معها على أساس معارضتها هى ذاتها للخروج من التجزئة ، إذ تمكنها كقوى محلية من لعب دور إقليمى لصالح منافعها الذاتية وإرادة الهيمنة على الأقاليم الأخرى الأقل قوة فى حالة التجزئة بطبيعة الحال . ومن هنا تتكامل كل من التجزئة الإقليمية كمحدد ، مع طبيعة الطبقات الحاكمة فى النظم العربية كمحدد داخلى آخر ليكونا محدداً مركباً أساسيا . إذ إن توفره هو الذى يمكن القوى الخارجية من لعب الدور الذى تريده فى المنطقة بالطريقة التى تريدها وبالمقدار الذى تعينه .

وتتكامل من ناحية أخرى المحددات الاقتصادية والعسكرية والأيديولوجية الثقافية فى الصراع العربى - الصهيونى الامبريالى .

ولكن إعادة الكلام عن المحددات الاقتصادية تعتبر هامة إذ إن الاقتصاديات العربية تتمثل فى مجملها قدرة اقتصادية احتمالية لأبأس بها ، ولكن هذه القدرة لم تستخدم فى يوم ما من أجل هدف استراتيجى طويل الأمد ، وذلك يرجع لطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية القائمة التى تحدد طول نفسها وصبرها على المجابهة بساعات أو بأيام قليلة فى أفضل الأحوال بينما تمتلك قدرة هائلة على الصمود لشهور لو أرادت ، بل لسنوات .

ولقد أدت حالة التهلكة الاقتصادى لمعظم البلدان العربية إلى حالة جعلتها تصبح فى حالة عجز متزايد يقلل من قدرتها على تعبئة الموارد اللازمة بشكل فردى وهو ما يلتقى مع مايسود من تشتت وتجزئة .

ومن هنا ، فإن أى تصور له طبيعة واقعية ويسعى حقيقة لمواجهة فعلية يستلزم التنسيق الاقتصادى المحدد مسبقا بين الدول العربية . وهذا التنسيق لا هو وحدة عربية ولااتحادات فيدرالية أو كنفدرالية ، فكل هذا سوف يظل محض أحلام ، إذ من غير المتصور أن تتنازل طبقة حاكمة عن حكمها المحلى

لطبقة حاكمة أخرى في بلد آخر أو حتى تقتسم معها السلطة ، وذلك في ظل الأفق الأتاني العربي السائد الآن ، وإنما هذا التنسيق من الممكن أن يكون محض تنسيق اقتصادي ، بمعنى أن تكمل الاقتصادات العربية بعضها البعض على نحو يحد من احتجاجاتها من الخارج إلى الحدود الدنيا الممكنة ، بعد أن يكون قد تم التنوع في أسواق تكامل البلدان العربية مع الخارج بحيث لا تكون تابعة كلية للسوق الرأسمالي .

ولكن أفق هذا « التكامل الاقتصادي » لابد أن يحركه لا المعركة مع الصهيونية والامبريالية فقط إذ يفقد كل صلاحيته بذلك ، وإنما يحركه الجوهري هو حالة التماس العربية على الصعيد الاقتصادي والتعرض الممكن لتجويع شعوب البلدان العربية إن لم تكن سياسة التنسيق أو التكامل مدروسة جيداً ومحطة باحتمالات التغير والمواجهة الاحتمالية لحرب تجويع مخططة من الامبريالية .

وإن كان مثل هذا التنسيق يخضع لمعايير سياسية داخلية وخارجية معقدة فإن حلها على النحو الذي يوفر إمكانية التنسيق تستلزم موقفاً يتسم بالتفاهم على حد أدنى سياسي متفق عليه بين الدول العربية من القضية المحورية التي يواجهونها ومن العلاقات الدولية التي تساعد أو تناهض إمكانية تحقيقها . وذلك يفترض سلفاً توحيد المواقف السياسية الداخلية بين الدول العربية والخارجية بين هذه الدول مع الدول الأجنبية .

وفي ظل الأنظمة العربية الحالية لا يمكن ادعاء مثل هذه الإمكانية مع ما يعنيه ذلك من وضع كل القضايا العربية في حالة جميد ، بل وتدهور . وربما لاخطيء كثيراً إذا ادعينا أن هذه الأنظمة تذهب بسياساتها الداخلية والخارجية في توجهات مناقضة تماماً وجنرها لكل احتمالات تنسيق فيما بينها من أجل حل القضايا ، بل على عكس ذلك تذهب بها نحو تحقيق استراتيجية الامبريالية والصهيونية .

ولم يفتق « الفعل العبري العربي » عن خلق استراتيجية مزدوجة تعكس التناقضات العربية — العربية ، بحيث توازن المواجهة مع الاستراتيجية الصهيونية — الامبريالية الموحدة . فمثل هذه الاستراتيجية المزدوجة تعني أن طرفاً عربياً مستوعباً بالكامل في الاستراتيجية المعادية . وكان على الطرف النقيض — إن وجد — أن يكون بدوره استراتيجية موازية متسقة وذات ثقل .

وكان وجود كل من « الاستراتيجيتين » يعني أن تأخذ الاستراتيجية « المعادية » في تطورها التاريخي الاستراتيجية المناقضة لها في الحساب . وأن يكون النمو المستمر والجدية للاستراتيجية المناقضة من العوامل الحاسمة في تحديد علاقات القوى بالمنطقة . وألا تكون مجرد تجمع مهترء متناقض داخليا تسهل حالة ضعفه الانتصار المستمر للاستراتيجية المعادية لشعوب المنطقة .

وإذا كانت الخطة الإجمالية للصراع العربي — الصهيوني — الامبريالي خريطة قد تم توزيع القوى فيها مرحليا لصالح الأعداء ، فإذا كل تجاوز ممكن ومن بتطور وعي شعبي عميق يستوعب جوهر طبيعة التحدي الذي تتعرض له الشعوب العربية . وإن الكيان الصهيوني بفلسفته التوسعية والتحامها مع الاستراتيجية الامبريالية يشكل خطراً دائماً لا يمكن التعايش معه ضمن أى إطار للسلام .

فجوهري الحل الوحيد الممكن هو أن تكون فلسطين دولة علمانية تستوعب سكانها بدياناتهم المختلفة وأن تكون ديمقراطية تسمح لهؤلاء السكان بالتعبير عن مصالحهم واتخاذ القرار المشترك في إدارة السياسات الداخلية والخارجية . وذلك يعني بقول آخر إن كل حل جزئي تحت أى صورة كانت لن يحل من قضية الصراع .

أما كيف يتم ذلك عسكرياً أم دبلوماسياً ؟ فالإجابة البديهية تلوح سلبية إذا تم اختيار الأسلوب الثاني دون الأول ، إذ تصبح الدبلوماسية هنا مرادفة لقبول كل ماتفرضة الامبريالية والصهيونية . فالدبلوماسية تأتى عندما يصبح التوازن العسكري لصالح العرب ويكون وقف القتال مرتباً ليس بقبول الدخول في مفاوضات وإنما بقبول الحل النهائي والوحيد الممكن ، والذي هو خلق دولة فلسطينية ديمقراطية علمانية ، وليس تقسيم الأرض . فالتقسيم هو قبول بحق للصهيونية في أرض فلسطين ومن ثم قبول أو خضوع لفكرتها التوسعية التي تعاود إشعال الحرب كلما سنحت الفرصة من أجل استيعاب مزيد من الأرض وطرد مزيد من السكان العرب .

وإذا كانت إمكانية التنسيق الاقتصادي — العسكري — السياسي العربي من الأمور المستعبدية في اللحظة الراهنة ، فإن إمكانية الحل الجنري تظل بعيدة المدى . ولكن الانتظار له ثمن فادح بالتأكيد على القضية ، خاصة في ظل علاقات دولية تسحب فيها الامبريالية والصهيونية البساط من تحت أقدام العرب . ولكن تظل ضرورة دخول المعركة النهائية في الصراع مرتبنة بالإعداد الدقيق والكامل لها . وهو ما لاينفى ضرورة تصعيد صراع القوى الفلسطينية لنضالاتها داخل فلسطين .

وهنا لابد من الإشارة الى الضرورة المطلقة في أن يعاود المثقف العربي لعب دوره الفعال في طرح قضية الصراع العربي — الصهيوني — الامبريالي بشكل عميق وصحيح أمام القوى الشعبية وألا يسقط في قضايا جانبية للقضية هي قضايا تبناها السلطات هنا أو هناك . أو بقول آخر فإن شعار المرحلة الدائم هو التأكيد على الخطر المستمر للوجود الصهيوني العنصري في فلسطين ليس ضد الشعب الفلسطيني وحده وإنما ضد مصالح كل الشعوب العربية .